طريق استملاك الاراضي واستغلال المياه الجوفية والثروات الباطنية والاراضي الزراعية.

كما يترتّب على الوجود الفعلي المنظّم للمستوطنين والمستوطنات اعتبارهم جزءاً من سكان الارض المحتلة، ويتوجب أخذ رأيهم في أي تسوية شاملة، واعتبارهم، كذلك، جزءاً من السلطة المحلية داخل القرى والمدن الفلسطينية، ويتمتعون بحق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية والقروية[٥١].

○ ان المخطط الهيكلي هو وسيلة للاستيلاء على الاراضي الفلسطينية. فلقد تمكّنت اسرائيل، بفضل المخطط، من استملاك ما يزيد على ربع مساحة المشروع، وذلك كحدائق عامة وطرق ومطار، تضاف اليها الاراضي التي تملّكتها أو صادرتها سابقاً، والتي تصل مساحتها نصف المساحة المخصصة للمشروع الهيكلي. وبذلك تكون اسرائيل قد استحوذت على ثلاثة أرباع المساحة التي يشملها ذلك المخطط[٥٢].

○ ان المخطط الهيكلي يحدّ من النمو الطبيعي للمدن والقرى الفلسطينية. فلقد خصّص المخطط للاسكان الفلسطيني ١٣ بالمئة من مساحة منطقة التنظيم لسكان يبلغ عددهم ٢١٣٩٣٧ نسمة حسب احصاء العام ١٩٨٢، بينما تمّ تخصيص ١٧ بالمئة من مساحة المنطقة للاسكان اليهودي في المستوطنات التي يبلغ عددها ٤٩ مستوطنة، ولا يزيد عدد سكانها على أربعين ألف مستوطن. كما ان المخطط لا يتفق وطموحات المجالس البلدية والقروية الرامية الى توسيع منطقة التنظيم الخاضعة لها[٥٣]؛ بل أكثر من ذلك، لقد تمّ فصل جزء من أراضي بيت جالا، واناطة أمر التنظيم فيها الى السلطات الاسرائيلية[٥٤]. كما أقامت السلطات الاسرائيلية مستوطنة على جبل الطويل في مدينة البيرة، وأصدرت قراراً يمنع البناء عليه[٥٥]. وقد ترتّب على الحدّ من النمو الطبيعي للمدن والقرى الفلسطينية الاضرار التالية:

(أ) ارتفاع اجور السكن والمحلات التجارية والمكاتب؛ (ب) عرقلة حركة السير داخل المدن والقرى لعدم وجود مواقف عامة للسيارات؛ (ج) تزايد هجرة السكان الى الخارج، وتزايد هجرة سكان القرى الى المدن؛ (د) زيادة ظاهرة البناء غير المرخّص؛ (هـ) عدم وجود مجمّعات صناعية، وعدم وجود خدمات عامة في المناطق السكنية الجديدة[٥٦].

وبذلك، فان المخطط الهيكلي يضع أسس اختلال التوازن الديمغرافي لمصلحة اليهود في المستوطنات؛ اذ يعتبرها نواة لمدن استيطانية في المستقبل، وتحقق الهدف النهائي في تهويد المنطقة[٥٧].

○ لقد أعدّت مشاريع الاستيطان وفقاً للمخطط الهيكلي بعد دراسة مكثّفة للوضع الجغرافي والديمغرافي للمدن والقرى الفلسطينية. وقد ترتب عليها حصار التجمّعات الفلسطينية بتشييد مستوطنات ملاصقة للمدن والقرى الفلسطينية، ممّا يؤدي الى السيطرة على التجمّعات الفلسطينية بايجاد مستوطنين يعيشون في داخلها، أو ملاصقين لها، والسيطرة على طرق المواصلات التي تربط بين التجمّعات الفلسطينية، بحيث يستطيع المستوطنون قطعها في أية لحظة يريدونها[٥٨].

○ ان المخطط الهيكلي يستحدث استعمالات للاراضي، ويقرّر احكاماً مخالفة للقوانين الاردنية السارية المفعول. ومن هذه الاحكام ما يلي:

١ ـ تعرّف المادة ٢ الفقرة ٦ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية مالك الارض بأنه «مالكها المسجّل، أو المعروف، أو أي شريك، أو متولي الوقف». وبالتالي، فانه يحق لهذا المالك التقدّم